إدارة المخاطر

المحاضرة الثانية

إعداد: أ. زين العابدين عبد الحميد

محتويات المحاضرة:

أولاً: مفهوم إدارة المخاطر

ثانياً: شمولية إدارة المخاطر

ثالثاً: بيئة إدارة المخاطر

رابعاً: أهداف إدارة المخاطر

خامساً: أساليب إدارة المخاطر

أولاً: مفهوم إدارة المخاطر

إن وجود الخطر في المنشآت أمر لا بد منه ولا يمكن تجاهله، ولذا كان لزاماً على القائمين على إدارة المنشآت التجارية والمالية إدارة هذا الخطر بشكل مناسب بهدف السيطرة عليه، ولهذا تم إنشاء إدارة متخصصة في هذه المنشآت تدعى بإدارة المخاطر والتي تقوم بمجموعة من الأنشطة الخاصة بالتخطيط والتنظيم والقيادة والرقابة لموارد المنشأة من أجل تخفيض الأثار المحتملة للمخاطر التي تتعرض لها تلك الموارد، ويستخدم أسلوب إدارة المخاطر في المصارف بكثرة ويتم الاعتماد عليه كأساس لمعالجة الكثير من السلبيات في الأنشطة المصرفية والمالية.

قامت جهات عديدة بوضع تعاريف ومفاهيم لإدارة المخاطر ومنها:

- أنها كافة الإجراءات التي تقوم بها إدارات المصارف من أجل وضع حدود للآثار السلبية الناجمة عن تلك المخاطر (كمخاطر الائتمان، السوق، أو مخاطر التشغيل....إلخ) وللمحافظة عليها في أدنى حد ممكن، ويتضمن ذلك التعرف على المخاطر وتحليلها وتقييمها ومراقبتها بهدف التقليل والتخفيف من آثارها السلبية على المصارف.
- أو تعني جميع القرارات التي يمكن أن تؤثر على القيمة السوقية للمصرف.
- أو هي العمل على تحقيق العائد الأمثل من خلال تقليل المخاطر إلى أدنى حد والمحافظة على متطلبات السيولة والأمان.

ثانياً: شمولية إدارة المخاطر

تشمل إدارة المخاطر جميع أعمال المصرف وجميع العاملين فيه وكل المعاملات والوسائل المستخدمة في عمل المصرف، لأن المخاطر قد تحدث في أي جزء منها وعند أي مفصل منها وبالتالي انتقال هذا الأثر إلى كامل أنشطة المصرف وأعماله. ونتيجة لذلك فإن إدارة المخاطر تُعنى بكل عناصر العمل والنشاط المصرفي وبمستويات مختلفة متوازية أحياناً ومتقاطعة أحياناً أخرى لاكتشاف أي خطر وتلّمسه مع بدايات حدوثه، وبالتالي معالجته معالجة فعالة تشترك فيها جميع المستويات المختلفة في المصرف.

ثالثاً: بيئة إدارة المخاطر

إن وجود بيئة مناسبة تعني وجود أهداف وسياسات واستراتيجيات وإجراءات واضحة مكتوبة ومعروفة من قبل العاملين، بالإضافة إلى تعليمات ونماذج ونظم كافية لقياس وتسجيل المخاطر ومراقبتها وبالتالي السيطرة عليها، ومن صفات البيئة المناسبة:

١- دور فعال لمجالس إدارات المصارف والادارة العليا حيث ينبغي عليها وضع السياسات والاستراتيجيات المتعلقة بإدارة المخاطر ليتم اعتمادها من مجلس الإدارة، وتشتمل تلك السياسات تعريف المخاطر وتحديدها وقياسها ورقابتها والالتزام بتعليمات السلطات الرقابية بشأن المخاطر ويتم تحديد درجة المخاطر التي يقبل بها المصرف لتحقيق النجاحات الاستراتيجية التي تم صياغتها وعادة ما يتم التعبير عن مستوى المخاطر القابلة للقياس كمياً من خلال تحديد سقوف أو حدود عليا.

٢- توفر معايير واضحة خاصة بالمشاركة بالمخاطر بالنسبة للعمليات المختلفة.

٣- قياس المخاطر وتقييمها: من خلال القيام بعملية التحليل الكمي ما أمكن للمخاطر بهدف رصد احتمالات التعرض للمخاطر ومن ثم فهم هذه المخاطر ومستواها وتأثيرها على المصرف وأرباحه وحقوق مساهميه ليتسنى اتخاذ القرار اللازم بإدارتها.

٤- مراقبة المخاطر: يجب معرفة وتحديد أكثر المواقع تعرضاً للمخاطر في المصرف وذلك بهدف اتخاذ الإجراءات اللازمة لتخفيضها أو لتخفيض أثرها وهذا يتطلب توفر الموارد البشرية الكفوءة والمدربة على تحديد مصادر المخاطر وتقييمها والحد من آثارها والتحكم فيها لغرض التخفيف منها.

٥- الجهة التي تتولى إدارة المخاطر يجب ان تتمتع بالاستقلالية وأن يكون لديها الصلاحيات والخبرات لتمكينها من القيام بدورها.

٦- وجود نظام لتقارير متعددة دورية.

٧- وجود نظام حوافز ومكافآت مدروس وجيد بالنسبة للعملين في هذا القسم.

رابعاً: أهداف إدارة المخاطر

تسعى إدارة المخاطر للبحث عن جميع المخاطر ودراستها وتحديد أثارها وطرق السيطرة عليها وإيجاد طرق جديدة ومبتكرة وحديثة للتخفيف منها وحلها ومعالجتها بهدف:

١- المحافظة على الأصول الموجودة لحماية مصالح المستثمرين.

٢- إحكام الرقابة والسيطرة على المخاطر في الأنشطة أو الأعمال التي ترتبط بالأوراق والعمليات المالية.

٣- تحديد العلاج النوعي لكل نوع من أنواع المخاطر.

٤- العمل على الحد من الخسائر وتقليلها إلى أدنى حد ممكن وتأمينها من خلال الرقابة الفورية أو بتحويلها إلى جهات خارجية.

٥- إعداد الدراسات قبل وقوع الخسائر أو بعدها وذلك بغرض منع أو تقليل الخسائر المحتملة مع تحديد أية مخاطر يتعين السيطرة عليها واستخدام الأدوات التي تمنع حدوثها أو تكرارها.

٦- حماية الاستثمارات وذلك من خلال حماية قدرتها الدائمة على توليد الأرباح رغم أي خسارة عارضة.

٧- ترتبط إدارة المخاطر بعملية التخطيط بعلاقة طردية فهما وجهان لعملة واحدة ولا يجوز فصلهما، حيث أن إدارة المخاطر توفر الكثير من المدخلات لعملية التخطيط لاستمرارية العمل.

٨- تقديم تقارير دورية بشأن حجم المخاطر التي يتعرض لها الاستثمار.

خامساً: أساليب إدارة المخاطر

توجد أربع أساليب لإدارة المخاطر:

١- **تجنب المخاطرة:** تحاشي أو رفض المصرف تحمل المخاطر لفترة معينة من الزمن وذلك من خلال التوقف عن العمل أو الاستثمار الذي قد ينشأ عنه مخاطر.

مثل: تجنب الاستثمار في أصل مالي والاستثمار في أصل آخر أقل خطورة، أو امتناع المصرف عن منح قرض مرتفع المخاطر لتجنب الوقوع في المخاطر الائتمانية، أو عدم الاستثمار في الأوراق المالية طويلة الأجل لتجنب مخاطر أسعار الفائدة. ورغم أن تجنب

الخطر يقلل من احتمال وقوع الخطر إلى الصفر، إلا أنه قد يحرم المجتمع من إنتاج سلع أو تقديم خدمات معينة لتجنب المسؤولية المهنية أو الخوف من الخسارة، هذا إضافةً إلى صعوبة تجنب بعض الأخطار مثل تفضيل الاحتفاظ بنقدية كبيرة جداً عوضاً عن استثمارها وتحقيق الأرباح، وبالرغم من أن تجنب الخطر هو أحد أساليب مواجهة الخطر إلا أنه يُعد أسلوباً سلبياً في التعامل مع الأخطار.

٢- تقليل المخاطرة: يتحقق تخفيض الخسائر قبل حصول الحادث أو بعده، فالتخفيض قبل وقوع الحادث يشمل الخطوات التي يعتقد مدير الخطر أنها كافية عند تحديده للخطر قبل وقوع أي خسائر. فمثلاً يمكن تقليل المخاطر الائتمانية من خلال قيام الشركة برصد سلوك القروض من أجل الكشف عن علامات التحذير لمشاكل التوقف عن الدفع المبكر، كما يمكن تقيل مخاطر سعر الفائدة باستخدام سياسة إدارة الأصول والخصوم والتي يجري تصميمها لهذا الغرض.

٣- قبول المخاطرة: وهو الأسلوب الأكثر شيوعاً للتعامل مع المخاطر بسبب الأعداد الكبيرة من المخاطر التي تواجه عمل البنوك والتي لا يمكن تفاديها، وبالتالي تقوم إدارة المخاطر بقبول هذه المخاطر والاحتفاظ باحتمال الخسارة التي تنطوي عليها هذه المخاطر بشكل طوعي من خلال تحديد حجم الخسائر وأثرها المباشر وغير المباشر وقدرة المصرف على تحملها، أي تكون هناك معرفة مسبقة واتفاق صريح على تحملها، أو قبولها بشكل غير طوعي عندما يتم الاحتفاظ بهذه المخاطر بشكل لا شعوري ولم يعد بالإمكان تحاشي هذه المخاطر أو تحويلها.

٤- **مشاركة المخاطرة:** تتم مشاركة المخاطر وفق أسلوبين:

- **تحويل المخاطرة:** من خلال نقل أو تحويل المخاطرة من شخص إلى شخص أخر أكثر استعداداً لتحملها ويمكن استخدام هذا الأسلوب في التعامل مع كل أنواع المخاطر ويعتبر أسلوب التحوط أحد هذه الأساليب.

مثال: التحوط وهو وسيلة من وسائل تحويل المخاطر المالية ويتم بالشراء والبيع من أجل التسليم المستقبلي للأصول المالية الجاري التعامل معها، وبالتالي يقوم المتعاملون بحماية أنفسهم من حدوث تراجع أو انخفاض بسعر السوق بين وقت شراءهم لمنتج مالي ووقت بيعهم له.

- **اقتسام المخاطرة:** يعتبر حالة خاصة لتحويل المخاطرة وهو صورة من صور الاحتفاظ بالمخاطر، حيث يتم اقتسام المخاطر من خلال تحويل الخسارة من الفرد إلى المجموعة ويعد التأمين أحد أساليب اقتسام المخاطرة من خلال اقتسام المخاطرة بين أفراد المجموعة.

انتهت المحاضرة